تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر
قراءة في الوثائق الرسمية

ياسمينة طالبي

مخبر اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كليّة اللّغة العربيّة واللّغات الشّرقيّة، جامعة الجزائر 2،
yasminatalbi2014@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2024/04/03 **تاريخ المراجعة:** 2024/12/08 **تاريخ القبول:** 2025/01/06

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن التّدابير الّتي اعتمدها النّظام التّربوي الجزائري في ميدان تأليف الكتاب المدرسي وإعداده، وهذا من خلال الوثائق المرجعيّة والقانونيّة الّتي تنظّم هذه العمليّة، فالكتاب المدرسي أكثر الكتب رواجا في المجتمع وأكثرها تأثيرا على الناشئة وعليه فهو موضع اهتمام عامة النّاس من الأولياء وغير الأولياء، وموضع اهتمام الباحثين في الشّأن التّربوي. ولتحديد التّدابير المُعتَمَدة في إعداد هذا الكتاب وتأليفه تمّ فحص جملة من الوثائق التّربوية والمراجع العلمية اعتمادا على المنهج الوصفي التّحليلي الّذي يسمح برصد الظّاهرة وتفكيكها إلى مختلف مركّباتها، وتعليلها.

الكلمات المفاتيح: كتاب مدرسي، تأليف، إطار تّشريعي، مؤسّسات مكلّفة بإنتاج الكتاب المدرسي.

Making out the Algerian School Textbooks
Reading Official Documents

Abstract

This paper aims at revealing the measures adopted by the Algerian educational system in the field of making out school textbooks through the references and legal documents that regulate this process. As school textbooks are the most popular books in the society and the most influential on young people, therefore; they are an interest to all people. To determine the measures adopted in preparing and writing these school textbooks, a number of educational documents and references were examined based on the descriptive analytical approaches which allow monitoring, dismantling, and explaining the phenomenon.

Keywords: School Textbooks, authorship, legislative framework, institutions responsible for producing school textbooks.

المؤلف المرسل: ياسمينة طالبي، yasminatalbi2014@yahoo.fr

توطئة (مقدّمة):

تهتم الدّراسات التّربوية بالكتاب المدرسي بمختلف جوانبه، وهذا من أجل تشخيص حالته والتّخطيط لتحسينه،لأنّه كتاب له دور كبير في تشكيل شخصية المواطن وتوجيهها، وهذا بفضل المضامين التي يعرضها على المتعلم، وهي مضامين يتم انتقاؤُها بعناية لتستجيب للأهداف المسطّرة في السّياسة التّربوية، ولتحترم المرحلة العمرية المستهدفة، ويهدف هذا المقال إلى الوقوف على مختلف الإجراءات الّتي يتمّ اتّباعها لإنتاج كتاب مدرسي يستحق أن يوضع بين يدي المتعلّم الجزائري، ليُسهم في بناء معارفه وشخصيته، وهذا من أجل أن يتعرّف المهتمون بالكتاب المدرسي الجزائري على سيرورة عمليّة تأليفه. وقد تمّ طرح إشكاليّة نصّها:"كيف يتمّ تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر؟"

وللإجابة عنها تمّ التّطرق لعمليّة تأليف الكتاب المدرسي عموما، ثمّ التّطرق لمختلف التّدابير الّتي تمّ اتّخاذها في الجزائر لإنجاز كتاب مدرسي يحظى بالقبول، وهذا اعتمادا على المنهج الوصفي التّحليلي. وقبل الخوض في حيثيات إنتاج الكتاب المدرسي الجزائري نقف عند مفهوم الكتاب المدرسي وأهمّيته.

1- مفهوم الكتاب المدرسي:

عرّفه المنهل التّربوي بأنّه" الوعاء الّذي يحتوي المادة التّعليميّة الّتي يُفترض فيها أنّها الأداة، أو إحدى الأدوات على الأقلّ، الّتي تستطيع أن تجعل التّلاميذ قادرين على بلوغ أهداف المنهج المحدّدة سلفا"[1]، وعرّفه فرانسوا ريشودو François RICHAUDEAU بأنّه "مطبوع منظّم موجّه للاستعمال داخل عمليّات التّعلم والتّكوين المتفق عليها"[2].

نلاحظ من خلال التّعريفين أن الكتاب المدرسي وثيقة مطبوعة تتعلّق بالمقرّر الرّسمي أو بالمنهاج، ويعتبر تجسيدا لمختلف التّوجيهات الواردة فيه، وعليه فقد تمّ تأليفه بطريقة تسمح باستثماره في العمليّة التّعلميّة–التّعليميّة.

والكتاب المدرسي في القانون الجزائري مُؤلّف تعليميّ ورقيّ أو رقميّ، موجّه للاستعمال الإجباري في مؤسّسات التّربيّة والتّعليم لمختلف الأطوار طبقا للبرامج الرّسميّة[3]، نلاحظ أنّ هذا التّعريف أشار إلى الطّابع الرّقمي للكتاب المدرسي زيادة على إشارته للطّابع الورقي، وأشار إلى الاستعمال الإجباري، ممّا يبيّن أهمّيته في العمليّة التّعلميّة التّعليميّة.

2- تأليف الكتاب المدرسي: تتطلّب عمليّة تأليف الكتاب المدرسي جهودا مضنية ودراسات مستفيضة وفنّا يمارسه أهل الاختصاص كلّ في مجاله، ويُخضعونه للمراجعة الدّائمة والتّحسين المستمر ليواكب التّطور السّريع والانفجار المعرفي النّاتج عن التّقدم العلمي وثورة المعلومات[4]، وهناك عدّة عوامل وأبعاد تتداخل وتفرض نفسها بالنّسبة لتأليف الكتاب المدرسي، منها البعد الفنّي والتّقني والبعد الاقتصادي والبعد البصري والبعد التّربوي والنّفسي[5].

2-1- معايير تأليف الكتاب المدرسي: بيّن الدّارسون مجموعة من المعايير الّتي يجب على مؤلّف الكتاب المدرسي في أي مجتمع أن يأخذها بعين الاعتبار أهمّها ما يلي:

2-1-1- المعايير البيداغوجيّة: ميّز الدّارسون في هذا النّوع من المعايير بين أصناف فرعيّة تتمثّل في:

*معايير بيداغوجيّة مؤسّسيّة: تتمثّل في ملاءمة الكتاب المدرسي للمنهاج وللبنيّة السوسيو ثقافيّة والنّفسيّة.

*معايير بيداغوجيّة ديداكتيكيّة: تتمثّل في تنظيم المحتوى باعتماد المقاربة الفارقية والتّحكم في أدوات التّعلم الذّاتي والملاءمة اللّسانيّة والتّواصليّة[6].

2-1-2- المعايير التّقنيّة: تتمثّل في معايير مقاسات الشّكل والأغلفة وجودة الصّور والرّسوم وعدد الصّفحات والألوان والحروف الطّباعيّة[7].

2-1-3- المعايير الاقتصاديّة: تتمثّل في سعر الكتاب بحيث يُؤخذ بعين الاعتبار جانب الرّبح من جهة والجانب التّربوي من جهة أخرى[8]. إذ لابدّ أن يكون سعر الكتاب المدرسي في متناول أغلبيّة المتعلّمين.

نلاحظ أن هذه المعايير تراعي المتعلم وتحرص على أن يكون استعماله للكتاب المدرسي سهلا ميسورا.

2-2- طرائق تأليف الكتاب المدرسي: ذكر الباحثون ثلاث طرائق معتمدة لتأليف الكتاب المدرسي هي:

2-2-1- طريقة التّكليف: تقوم الهيئة المسؤولة عن تأليف الكتاب المدرسي بتكليف شخص أو جماعة بتأليف الكتاب، طبقا لمواصفات وشروط معيّنة، مقابل مكافأة مالية مناسبة، ويُفترض أن يكون هذا المُكلّف على درجة عالية من الكفاية العلميّة[9]، وقد أكّد بعض الدّارسين على أنّ تأليف الكتاب المدرسي لابدّ أن يتمّ في إطار "تكامل خبرة التّخصص في المادة والتخصص في طرق التّدريس"[10]. ومن شأن هذا التّكامل أن يثمر كتابا مدرسيا دقيقا في مادته العلميّة منهجيا في تدرّجها.

2-2-2- طريقة المسابقة: تعلن الجهة المعنيّة بتأليف الكتاب المدرسي عن مسابقة لتأليف كتاب مدرسي أو أكثر، وتعلن عن الشّروط والمواصفات المطلوب الالتزام بها في عمليّة التّأليف، ويكون التّأليف مقابل أجر يتقاضاه المؤلّف الفائز بالمسابقة، ويتضمّن الإعلان عن هذه المسابقة المواد الدراسيّة المطلوب التّأليف فيها والمستويات الدّراسية المُستهدَفة بهذا التّأليف[11].

2-2-3- طريقة اللّجان: تُشكّل الهيئة المسؤولة عن تأليف الكتاب المدرسي عدّة لجان للتّأليف حسب المواد أو حسب المراحل الدراسيّة، وتتقاسم هذه اللّجان العمل فيما بينها، وتُشكّل لجان أخرى لتقييم عمليّة التّأليف[12].

نلاحظ أن الطريقتين الأولى والثّانية تنصان على أن هناك شروطا يخضع لها المؤلفون في إعدادهم للكتاب المدرسي ولم تشر الطّريقة الثّالثة لذلك واكتفت بذكر خضوع الكتاب للتّقييم.

2-3- مراحل تأليف الكتاب المدرسي. يتمّ تأليف الكتاب المدرسي وفق مراحل نجملها فيما يلي[13]:

2-3-1- المرحلة الاستطلاعيّة: تشمل هذه المرحلة عدّة عمليّات تتمثّل في:

+معرفة الأهداف المسطّرة في السّياسة التّربويّة.

+معرفة الفلسفة الّتي يقوم عليها المنهاج.

+معرفة خصائص المتعلّمين المستهدفين بالكتاب المدرسي.

+ تحرّي آخر المستجدّات والاكتشافات والتّغيّرات الّتي طرأت على المادة التّعليميّة.

2-3-2- مرحلة التّخطيط: تتضمّن هذه المرحلة وضع خطة في ضوء أهداف توضّح الهيكل العام للكتاب.

2-3-3- مرحلة اختيار المحتوى: يتمّ اختيار المواد التّعليمية والأنشطة الإثرائية حسب الأهداف والأسس التّربويّة والفلسفة التّربويّة المتبنّاة، ويربط هذا الكتابَ المدرسي بمشروع المجتمع وفلسفته العامة.

2-3-4- مرحلة التّجريب: يعتبر الدّارسون أنّ مرحلة تجريب الكتاب المدرسي قبل تعميمه عمليّة ضروريّة وهامّة، ويتمّ تجريب الكتاب المدرسي من خلال توزيعه على عيّنة ممثّلة من المتعلّمين، وهذا بعد تدريب المعلّمين على استخدامه، وتتمّ متابعة عمليّة التّجريب بشكل دقيق من قبل مشرفين يسجلّون كلّ الملاحظات بأسلوب علميّ، ويدرسون مختلف المشكلات الّتي تظهر أثناء عمليّة التّجريب، وبناء على كلّ ذلك يتمّ إجراء تعديلات مناسبة على الكتاب[14]. وهذا يُخلّص الكتاب المدرسي من التّناقضات ومن الأخطاء العلميّة.

2-3-5- مرحلة المتابعة: يوصي الدّارسون بضرورة متابعة عمليّة تعميم استعمال الكتاب المدرسي، وهذا لملاحظة أي قصور أو صعوبة تواجه المعلّم أو المتعلّم، وتتطلّب عمليّة المتابعة تدريب المعلّمين على تحليل الكتب المدرسيّة بأسلوب علميّ، وتتطلّب الاهتمام بآراء جميع المتعاملين مع الكتاب المدرسي، وتتطلّب أيضا عقد النّدوات الخاصّة لدراسة كلّ المشكلات الّتي تواجه استعمال الكتاب الّذي تمّ تعميم استعماله في الميدان[15]. ومن شأن هذه العمليّة أن تُنقّح الكتاب وتُثريه وترفع من قيمته العلميّة والتّربويّة.

نستنتج أنّ عمليّة تأليف الكتاب المدرسي عمليّة مُجهدة ومستمرّة، تمرّ بمراحل عدّة وتتطلّب متابعة وحسّا نقديّا، كما أنّها تتطلّب عملا جماعيّا. والالتزام بهذه المراحل دليل على حرص القائمين على الشّأن التّربوي على تكوين أجيال تتمتّع بالكفاءة العلميّة وبالشّخصيّة الفعّالة في خدمة المجتمع.

3- تقويم الكتاب المدرسي: اتفق الدّارسون على أنّ عمليّة تقييم الكتاب المدرسي عمليّة ذات أهمية بالغة من الضروري أن تتمّ، مهما كانت المادّة الدّراسية ومهما كان المستوى التّعليمي، وميّز الدّارسون بين عدّة جوانب في هذه العمليّة، وتتمثّل في:

3-1- الجوانب البيداغوجيّة: يمكن إجمال هذه الجوانب فيما يلي:

3-1-1- المحتوى: يتحقّق المُقَيِّم من:

– تطابق المحتوى مع أهداف البرنامج.

– تطابق المحتوى مع مستوى المتعلّمين من حيث مستواهم العقلي ومن حيث حاجاتهم وميولاتهم.

– تطابق المحتوى مع السّياق الاجتماعي والثّقافي[16].

– مسايرة المحتوى لأحدث المستجدّات في المجال العلمي الّذي يندرج فيه[17].

– دفتر الشّروط: هي المعايير الّتي تحدّدها الهيئة المسؤولة عن تأليف الكتاب المدرسي وهي معايير لابدّ أن يتأكّد المُقَيِّم من التزام المؤلّفين بها[18].

– أن يتضمّن هذا المحتوى عمليّة التّقويم وقد ألحّ بعض الدّارسين على ضرورة وجوده آخر كلّ درس، وهذا من أجل ترسيخ المادّة العلميّة، ولا بدّ أن ترتبط أسئلة التّقويم بالأهداف مباشرة، وتتميّز بالتّنوّع والدّقة والوضوح والشّمول، وأن تُراعي الفروق الفرديّة بين المتعلّمين[19].

3-1-2- الطريقة: يعمل المُقَيِّم على الكشف عن المقاربة البيداغوجيّة الّتي يتّبعها الكتاب، والكشف عن مختلف الطّرائق المعتمدة في كلّ جزء من الوحدة التّعليميّة[20].

3-1-3- المقروئيّة اللّغويّة: يفحص المُقَيِّم المقروئيّة اللّغويّة بالتّركيز على ما يلي:

فحص مدى سلامة اللّغة الموظّفة ومدى وضوحها سواء في النّصوص أم في الأسئلة والتّوجيهات.

3-1-4- الإيضاح: على مُقَيِّم الكتاب المدرسي في هذا البند أن يتحقّق ممّا يلي:

– مدى عمل وسائل الإيضاح على جعل المادة التّجريديّة أكثر مقروئيّة.

– مدى مطابقة وسائل الإيضاح للمقاييس المعمول بها من حيث وظيفتها وأهمّيتها.

– مدى ملاءمة وسائل الإيضاح لسنّ التّلاميذ ومستواهم الدّراسي.

– مدى ملاءمة وسائل الإيضاح للسّياق الاجتماعي.

– مدى ملاءمة وسائل الإيضاح للمادّة التّعليميّة والدّرس[21].

3-2- الجوانب المادّيّة والتّقنيّة: الجانب الشّكلي في كتب الأطفال ومنها الكتب المدرسيّة جدّ هامّ، ولا بدّ أن يأخذه مُقَيِّم هذا النّوع من الكتب بعين الاعتبار فيعمل على فحص جانبيه المادّي والتّقني.

3-2-1- الجانب المادّي: يحلّل المُقَيِّم العناصر الّتي يتركّب منها الجانب المادّي للكتاب ويقارنها بالمقاييس المحدّدة كخصائص لهذا الكتاب ضمن دفتر الشّروط، وتتمثّل هذه الجوانب فيما يلي[22]:

– المقاس: هل يستجيب مقاس الكتاب لحاجات المُستعمِلين من حيث سهولة استعماله وتلاؤمه مع سنّهم.

– الغلاف: ما طبيعة الغلاف المستعمَل؟ هل هو صلب أم مرن؟ هل رسومه الإيضاحيّة جذّابة؟ هل التّعرف على العنوان واسم المؤلف واسم النّاشر سهل؟

– التجليد: هل تمّ تجليد الكتاب عن طريق الخياطة أم عن طريق الإلصاق؟

– الحجم: هل يناسب عدد صفحات الكتاب سنّ التّلميذ ومستواه؟

– الورق: ماهي كثافة الورق المستعمَل؟

3-2-2- الجانب التّقني: يفحص المُقَيِّم في هذا البند العناصر الّتي تضمن استعمالا وظيفيا للكتاب ومقروئيّة حسنة له ويتكوّن هذا الجانب من[23]:

– المُيسِّرات التّقنيّة: يفحص المُقَيِّم وجود هذه المُيسِّرات ومدى مساعدتها على استعمال الكتاب بشكل ناجح وعملي مثل المقدّمة والفهرس.

– تركيب الصّفحات: يتحقّق المُقَيِّم من مدى وضوح العناوين الفرعيّة واحترام الفراغ بين السّطور والفقرات وكثافة الصّفحة من حيث التّنسيق.

– المقروئيّة الطّباعيّة: يقف المُقَيِّم على بعض عناصر الطّباعة ومدى ملاءمتها لسنّ التّلميذ ويتضمّن ذلك: الخطّ وبنط الحروف وترقيم الصّفحات واختيار الألوان ومدى مطابقتها لخصوصيات الجمهور المستهدف.

نتصور انطلاقا مما سبق أن الكتاب المدرسي الذي يخضع لعملية التقييم المذكورة تقل الهنات فيه.

4- تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر:

أولت الجزائر الشّأن التّربوي اهتماما كبيرا من بداية الاستقلال، وكان الكتاب المدرسي من المحاور الّتي شغلت القائمين على التّربية والتّعليم ولا يزال يشغلهم، وقد مرّ هذا الكتاب بسلسلة من التّطورات إلى أن أصبحت له الهيئات المشرفة عليه تأليفا ونشرا وتوزيعا.

4-1- تطوّر الكتاب المدرسي في الجزائر:

ميّز الدّارسون بين مراحل ثلاثة مرّ بها الكتاب المدرسي في الجزائر نعرضها فيما يلي[24]:

المرحلة الأولى: (1962-1970).

كان الكتاب المدرسي في هذه المرحلة يُستورد من دول مختلفة بسبب النّقص في إنتاج الوسائل التّعليميّة الوطنيّة.

المرحلة الثانية: (1970-1980).

استمرّ في هذه المرحلة طبع بعض الكتب المدرسيّة الأجنبيّة بعد الحصول على حقوق التّأليف، واستمرّ استيراد البعض الآخر، وعرف إعداد الكتب المدرسيّة على مستوى المعهد التّربوي الوطني قفزة نوعيّة.

المرحلة الثّالثة: (1980-1990).

تميّزت هذه المرحلة بتطبيق نظام المدرسة الأساسيّة، وقد تمّ تأليف جميع كتب المرحلة من قبل كفاءات وطنيّة. وقد بدأ الحديث في هذه الفترة عن ضرورة فتح مجال التّأليف المدرسي للتّعددية.

المرحلة الرّابعة: (1990- 2003):

تمّ في هذه المرحلة تخفيف البرامج عام 1994/1993 من خلال إعادة كتابة برامج التّعليم الأساسي دون أن يتمّ إعداد كتب مدرسيّة جديدة.

المرحلة الخامسة: (2003-اليوم).

في إطار عملية الإصلاح الشّامل للمنظومة التّربوية تمّ تغيير البرامج التّعليميّة والكتب المدرسيّة لجميع مراحل التّعليم ما قبل الجامعي، كما تمّت ابتداء من عام 2016 إعادة كتابة مناهج التّعليم الأساسي وتمّ إعداد كتب جديدة لجميع السنوات.

4-2- إجراءات تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر. يتمّ إعداد الكتاب المدرسي في الجزائر ضمن ضوابط قانونيّة محدّدة وتحت إشراف مؤسّسات بعينها، نتعرّف على كلّ منها فيما يلي:

4-2-1- الإطار التّشريعي: يخضع تنظيم تأليف الكتاب المدرسي لمواد المرسوم التّنفيذي رقم 17-330 المؤرّخ في 26 صفر 1439 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2017 الّذي يحدّد كيفيّات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدّعائم البيداغوجيّة، كما يخضع للقرار المؤرّخ في أوّل ربيع الثّاني عام 1440 هـ الموافق لـ 09 ديسمبر 2018 الّذي يحدّد تشكيلة لجنة الاعتماد وسيرها.وكذا القرار المؤرّخ في أول ربيع الثّاني عام 1440 هـ الموافق لـ 09 ديسمبر 2018 الّذي يحدّد كيفيّات منح الاعتماد وشكله النّموذجي.

4-2-2- مؤلّف الكتاب المدرسي: ورد في المادة الثّالثة من المرسوم التّنفيذي رقم 17-330 المذكور أعلاه أنّ تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر تضطلع به كفاءات وطنيّة[25]، ونجد نفس العبارة في القانون التّوجيهي للتّربية الوطنيّة[26] دون تحديد لنوع الكفاءات ودون اشتراط التخصّص في علم التّربية أو الممارسة الميدانيّة، وأشار الدّليل المنهجي إلى أنّ كلًا من المنهاج والوثيقة المرافقة تحتوي مبدئيا على معطيات كافية تمكّن مؤلّفي الكتب المدرسيّة من التّرجمة السّليمة للمضامين والمبادئ البيداغوجيّة، وذلك بفضل ملامح التّخرج من المرحلة ومن الطّور، وبفضل مصفوفات المفاهيم الّتي يمكن أن توجّه مخطّط الدّراسة للكتاب، وبفضل المضامين المعرفيّة لكلّ سنة[27].

ونشير إلى أنّ تأليف الكتاب المدرسي في الجزائر يتمّ حسب طريقة اللّجان، حيث كان هناك انتداب لمجموعة من المربين ليلتحقوا بالمعهد التّربوي الوطني، ومن هؤلاء كانت تُشكّل لجان وتُكلّف بإعداد الكتاب المدرسي[28]، ثمّ أصبحت وزارة التّربية تؤلّف لجانا تُسند إليها مهمّة تأليف الكتب المدرسيّة تحت إشراف المعهد المكلّف بالبحث في التّربية[29]، وقد تمّ فتح المجال للتّعددية في تأليف الكتاب المدرسي في سنة 2003، ثم تمّ التّراجع عن ذلك لأنّ مستوى الكتب المؤلّفة في هذا الإطار جاء دون الطّموحات كما ذكر عبد القادر فضيل[30].

4-2-3- المؤسّسات المكلّفة بإعداد الكتاب المدرسي: ورد في المادة 92 من القانون التّوجيهي للتّربية أن الدّولة هي الّتي تسهر على توفير الكتب المدرسيّة وتتّخذ كلّ التّدابير الكفيلة بتسهيل اقتنائها من قبل جميع التّلاميذ[31]، وقد رصد بعض الدّارسين مختلف المؤسّسات الّتي تشرف على الوثائق التّربوية والوسائل التّعليميّة، نعرضها في الجدول التّالي[32].

الجدول رقم 1: يمثل المؤسسات المكلفة بإنتاج الكتاب المدرسي في الجزائر

المؤسّسة	إطارها القانوني	مهامها
المعهد التّربوي الوطنيIPN	تاسّس بمقتضى المرسوم رقم62/166 الصّادر في1962/12/31 وأعيد تنظيمه بمقتضى المرسوم رقم 68/428 الصّادر في 1968/07/09م	-التّكفّل بالوسائل التّعليميّة والتّكوينيّة من حيث الدّراسة والتّجريب والاختيار والإنتاج -التّوثيق البيداغوجي والعلمي -تنسيق وتنشيط البحوث التّربويّة
الدّيوان الوطني للمطبوعات المدرسيّةONPS	تأسّس بمقتضى المرسوم رقم 90/11 الصّادر في 1990/01/01	-طبع ونشر وتوزيع الكتب المدرسيّة والمجلات والوثائق المكتوبة -نسخ ونشر الكتب والوثائق الأجنبيّة المترجمة والمقتبسة(ذات الاستعمال المدرسي) -طبع وتوزيع النّشرة الرّسميّة للتّربيّة
المركز الوطني للتّوثيق التّربويCNDP	تأسّس بمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 92/243 الصادر في 1992/06/09 وبدأ نشاطه الفعلي عام 1996	-وضع الآليات المناسبة لتكوين قاعدة وثائقيّة. -إنجاز وتنظيم الوثائق وتحديثها باستمرار. -حفظ الوثائق والأرشيف التّربوي واستغلاله.
المعهد الوطني للبحث في التّربيةINRE	تأسّس بمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 92/72 الصّادر في 1992/01/27 المتضمّن إعادة هيكلة (المعهد التّربوي الوطني) وتغيير تسميته إلى المعهد الوطني للبحث في التّربية تمّ تحويله إلى مؤسّسة عموميّة ذات طابع علمي وتكنولوجي طبقا للمرسوم التّنفيذي رقم151/16 المؤرّخ في 23 ماي 2016.	-البحث البيداغوجي والتّربوي -التّقويم المستمر للمنظومة التّربويّة -إنتاج وتجريب الوسائل التّعليميّة -البحث المتعلّق بتطوير الأهداف و المحتويات و الوسائل

يتبيّن من خلال الجدول أن الجزائر أنشأت المعهد التّربوي الوطني في بداية الاستقلال من أجل التكفّل بكلّ وثائق قطاع التّربية والتّعليم، وقد كانت المهمّة صعبة، وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المتابعين لقطاع التّربية ذكر أنّ المعهد التّربوي الوطني كان يؤدّي مهامّه في وضع صعب بسبب مشكلات اعترضته تتمثّل في: المشكلات الماديّة والمشكلات الخاصّة بالموظّفين، ومشكلات نجمت عن مسار تطوّر المنظومة التّربوية[33]. وتمّ في 1990 تأسيس الدّيوان الوطني للمطبوعات التّربوية ليتكفّل بطبع الكتب المدرسيّة ونشرها وتوزيعها، وفي سنة 1992 تمّت

إعادة هيكلة المعهد التّربوي الوطني وأصبح يسمَّى المعهد الوطني للبحث في التّربية، وعليه فهذا المعهد والدّيوان الوطني للمطبوعات المدرسيّة هما المؤسّستان المكلّفتان بإعداد الكتاب المدرسي الجزائري.

4-2-4- فتح سوق الكتاب المدرسي للتّعددية. بعد الانفتاح الّذي عرفه قطاع نشر الكتاب، ظهرت دور نشر عديدة عامة ومتخصّصة في مجال نشر الكتاب المدرسي، فابتداء من عام 1996 بدأت السّلطات العموميّة في تطبيق إجراءات جديدة لإصدار الكتب المدرسيّة والكتب شبه المدرسيّة، حيث فتحت السّوق الجزائرية للقطاع الخاص لنشر الكتاب المدرسي وتمثّلت الإجراءات المذكورة في تطبيق التّدابير التّنظيميّة المتعلّقة بإجراءات الاعتماد والمصادقة[34]، وقد استبشر العديد من المنشغلين بالقطاع التّربوي في الجزائر بهذه الخطوة، فعبد القادر فضيل صرّح بأنّ هذا من شأنه أن يمكّن النّظام التّربوي "من التفتّح على الأفكار الجديدة والمتنوّعة، ويتيح للمدرسة أن تتّخذ أساسا علميّا في اختيار الكتاب الأنسب والأكثر انسجاما مع حاجات المتعلّمين، وأهداف المنهاج وقواعد العمل المدرسي"[35]، إلا أنّ بعض الملاحظين ذهبوا إلى أنّ هذه الوضعية لا تنمّ عن غنى وتنوّع في سوق الكتاب بقدر ما تنمّ عن فوضى وعدم الاستقرار، ممّا ينعكس سلبا على توزيع الكتاب المدرسي ووفرته في مختلف المؤسّسات التّربويّة[36].

وقد أفادتنا الأستاذة رشيدة آيت عبد السلام[37] أنّه في سنة 2003 فُتح باب التّعددية في مجال تأليف الكتاب المدرسي، وقد تمّ اعتماد ثلاثة كتب للّغة العربيّة في السّنة الأولى من التّعليم الابتدائي، أحدها لوسط البلاد والثّاني لشرقها والثّالث لغربها[38]، ولم تدم هذه التّجربة إلا سنة واحدة، وقد أرجع عبد القادر فضيل فشل عمليّة فتح المجال للمنافسة في تأليف الكتاب المدرسي إلى التّسرع فقد قال:" الكتب الّتي ألّفت أخيرا في إطار مشروع تجديد الكتب لم تنجز في ظروف عاديّة، إذ لم تُعطَ لأصحابها المهلة الكافية لذلك جاءت ناقصة، ومن ثم لا يُلام أعضاء اللّجنة الّذين أسهموا في عمليّة التّأليف، لأنّه يستحيل على اللّجنة مهما كانت خبراتها أن تنجز عملا كاملا في ظرف قصير(شهر–شهر ونصف) أو حتّى شهرين، خاصّة إذا كان الموضوع يتّصل باللّغة"[39]، وهكذا تمّت العودة إلى العمل بإسناد مهمّة تأليف الكتب المدرسيّة إلى لجان وزاريّة[40] يتمّ تشكيلها لهذا الغرض، وقد أشار بعض الدّارسين إلى وجود فراغ قانوني في هذا الصّدد إذ لا تكفي النّصوص القانونيّة الموجودة لتنظيم نشر الكتاب المدرسي ولتأطير سوق الكتاب وضبط آلياته[41].

4-2-5- لجنة الاعتماد والمصادقة: يتمّ قبول الكتاب المدرسي واعتماده في الجزائر من قبل هيئة تُسمى لجنة الاعتماد والمصادقة، فما هو دورها؟

تمّ إنشاء لجنة الاعتماد والمصادقة على الكتب المدرسيّة على مستوى المعهد الوطني للبحث في التّربية، هذه اللّجنة متعدّدة الاختصاصات وتتشكّل من جامعيين وتربويين وأساتذة ومفتشين وتتمثّل مهامها فيما يلي:

1- القيام بإجراءات الخبرة على المشاريع المرتبطة بالكتب المدرسيّة والوسائل التّعليمية طبقا لدفتر الشّروط.

2- تحدّد هذه اللّجنة بشكل مفصّل المواصفات البيداغوجيّة والعلميّة والتّقنيّة والفنيّة للكتاب المدرسي، وتقوم بتقييم المشاريع المقترحة بناء على دراسة تؤدّي إمّا إلى اعتماد الكتاب أو المطالبة بتعديله أو رفضه رفضا مبرّرا.

من أجل القيام بما سبق أعدّت اللجنة أدوات عمل تمثّلت فيما يلي:

– دفتري شروط لكلّ كتاب مطلوب تأليفه، أحدهما تربوي والآخر تقني، ويشكلان إطارا مرجعيا لمن يُعدّون ويقوّمون الكتب المدرسيّة.

– شبكات التّقويم الموجّهة لمقوّمين خارجيين[42].

وتحدّد لجنة اعتماد الكتب المدرسيّة على مستوى المعهد الوطني للبحث في التّربية الشروط الواجب توفرها في الكتب القابلة للاعتماد على النحو التّالي:

– احترام نص وروح المبادئ والقيم الوطنيّة.

– الالتزام بغايات وأهداف المنظومة التّربويّة.

– تجسيد الأهداف المعرفية وحسن التّصرف الّتي تشير إليها المناهج الرسميّة.

– الالتزام بالمستوى المحدّد للتّعليم أو التّكوين.

– الاحتواء على معارف صحيحة ودقيقة وحديثة.

– اقتراح التّطبيقات والأنشطة المتنوّعة.

– احترام المعايير العلميّة والتّقنيّة المتعلّقة بالجمال والصلابة وسهولة الاستعمال[43].

4-2-6- مراحل نشر الكتاب المدرسي في الجزائر:

1- مرحلة إيداع مشروع الكتاب:

يودِع النّاشر أو مؤلّف الكتاب طلب الاعتماد لدى الأمانة التّقنيّة الدّائمة لدى المعهد الوطني للبحث في التّربية حيث يرسل إلى لجنة الاعتماد، ويُصاغ طلب الاعتماد وفق نموذج محدّد[44]، ويتشكّل ملف طلب الاعتماد من:

– شهادة الصّحة العلميّة.–شهادة السّلامة اللّغويّة.

– خمس نسخ من مشروع الكتاب.–صكّ خاصّ بحقوق الاعتماد[45].

ويحصل مؤلّف الكتاب أو النّاشر على وصل إيداع يُقدَّم له من قبل مسؤول الأمانة التّقنيّة الدّائمة، ولا بدّ أن يرسل المشروع قبل انعقاد اجتماع لجنة الاعتماد بمدّة لا تقلّ عن خمسة عشر يوما[46].

وأفادتنا الأستاذة رشيدة آيت عبد السلام أنّ كلًا من شهادة السّلامة اللّغويّة وشهادة الصّحة العلميّة تُسلم للمؤلّف من قبل دار النّشر الّتي تكلّف خبراء بتقييم مشروع الكتاب لهذا الغرض[47].

2- مرحلة التّقييم: تدرس لجنة الاعتماد مشروع الكتاب وتُصدر قرارها في أجل لا يتعدّى ثلاثة أشهر، ويكون القرار إمّا الاعتماد وإما الرفض المبرّر[48].

3- في حالة رفض المشروع يمكن للنّاشر أو مؤلّف الكتاب إعادة طلب الاعتماد بعد رفع كل التّحفظات[49].

4- بعد اعتماد الكتاب المدرسي يتمّ تسجيله في المدوّنة الرّسميّة للوسائل المستعملة في المؤسّسات التّربويّة والتّكوينيّة، الخاضعة لوصاية وزارة التّربية، ويخضع نشر وتوزيع الكتاب المدرسي إلى إحدى الطّريقتين الآتيتين:

أ– يتنازل مؤلّف الكتاب المعتمَد عن حقوق التّأليف والملكيّة حتّى يتمكّن المعهد من نشره وتوزيعه على حسابه.

ب– يتعهّد المؤلّف بنشر وتوزيع الكتاب المدرسي على حسابه شريطة أن تكون أسعاره في متناول التّلاميذ وفقا للمواعيد المحدّدة وذلك باتّفاق مع المعهد الوطني للبحث في التّربية.

وتكون كِلَا الطّريقتين بموجب عقد بين المؤلّف والمعهد[50]. وهناك لجان فرعيّة مهمّتها التّدخل لدى مؤلّفي الكتب المدرسيّة المعتمدة من أجل إدخال التّحسينات على محتوياتها وشكلها[51].

5- بعد اعتماد مشروع الكتاب يقدَّم للطبع بعد اعتماده من قبل الوزير المكلّف بالتّربيّة الوطنيّة[52] وينشر[53].

6- يحدِّد الوزير المكلّف بالتّربيّة الوطنيّة بموجب قرار أشكال وشروط وحدود استعمال الكتاب المدرسي، وكذا يحدِّد الشّعار المطبّق في الاعتماد ويحدِّد الأسعار المطبّقة على الكتاب المدرسي[54].

تبيّن من تتبع هذه العمليات أن الكتاب المدرسي يمر بعدة عمليات بعضها ينجزها المُؤلّف وبعضها ينجزها الإداريون المسؤولون عن الهيئات المذكورة وبعضها ينجزها المُحكّمون، وهذا يعني أن هناك تمحيصا وغربلة وتنقيحا للكتاب الذي تأتمنه البلاد على عقول الأجيال.

خاتمـــــة:

نتبيّن من خلال ما تمّ عرضه أعلاه أن هناك اهتماما كبيرا بالكتاب المدرسي، تجلّى في الحرص على توفير نصوص قانونيّة تنظّم إعداده، إلا أنّها حسب ما ذكره الدّارسون غير كافية ولا تغطي مختلف جوانب العمليّة، فهي تحتاج إلى تفصيل أكثر ودقّة أكبر حتّى نتعرّف على مواصفات الكفاءات الوطنيّة الّتي تضطلع بهذه المهمّة، ويتّضح المسار الّذي يقطعه الكتاب المدرسي حتّى يصل إلى محفظة المتعلّم، ويتجلّى الاهتمام أيضا في إنشاء مؤسّسات مختلفة تهتمّ بالعمليّة بمختلف مراحلها، ويبدو أنّ الحرص على هذا النّوع من الكتب جعل وزارة التّربية تستأثر بالإشراف على إعداده بشكل حصري لتكون العمليّة تحت السّيطرة. وكان هذا الإشراف الحصري محلّ نقد، وقد طالب العديد من التّربويين بفتح الباب للتّعدديّة في هذا المجال، تعدديّة توفّر مشاريع عديدة للكتاب الواحد فتكون هناك المنافسة الّتي تصنع الجودة، وتعدديّة توّفر عدّة كتب للمادّة الواحدة في المستوى الواحد، ممّا يوفّر للمربّي فرصة اختيار الكتاب الّذي يناسب خصوصيات المتعلّم من حيث المحيط الجغرافي والاجتماعي والثّقافي والتّربوي.

الإحالات والهوامش:

1- عبد الكريم غريب، 2006، المنهل التربوي، معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء،ج2، ص 575.

2- F RICHAUDEAU.conception et production des manuel scolaires:ed Unesco, p 51 نقلا عن عبد الحق منصف، 2010، الكتاب المدرسي والنقل الديداكتيكي بين إنتاج المعارف المدرسية وإعادة إنتاج القيم والإيديولوجيا الاجتماعية، دفاتر التربية،ع 3، المغرب، ص 37.

3- المرسوم التنفيذي رقم 17-330 مؤرخ في 26 صفر 1439 الموافق 15 نوفمبر 2017 يحدد كيفية وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية، الجريدة الرسمية ع 68، نوفمبر 2017، ص 9.

4- رمزي أحمد عبد الحي، 2011، المدرسة الذكية ومستقبل التعليم في الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 11.

5- محمد محمود الخوالدة، 2011، أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 311.

6- نيمور عبد القادر، 2018-2019، إنتاج وتوزيع الكتاب المدرسي في الجزائر، قسم اقتصاد المكتبات، جامعة أحمد بن بلة، ص 73.

7- نفسه.

8- نفسه.

9- كايد إبراهيم عبد الحق، 2009، تخطيط المناهج وفق منهج التفريد والتعلم الذاتي، دار الفكر، ط1، ص 168.

10- رشدي طعيمة، 2000، الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط2، ص 74.

11- توفيق أحمد مرعي ومحمد محمود الحيلة،2000، المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها عناصرها وأسسها وعملياتها، دار المسيرة، عمان، ط1، ص 258.

12- الجعفري ماهر إسماعيل، 2010، المناهج الدراسية فلسفتها بناؤها تقويمها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، د ط، ص 100.

13- رشدي أحمد طعيمة وزملاؤه، 2008، المنهج المدرسي المعاصر أسسه بناؤه تنظيماته تطويره، دار المسيرة، ط1، ص 233.

14- الوكيل حلمي أحمد،1999، تطوير المناهج، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 179.

15- نفسه.

16- المرجع نفسه، ص 19.

17- عبير راشد عليمات، 2006، تقويم الكتب المدرسية، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، د ط، ص 35.

18- نفسه.

19- محمد محمود الخوالدة، أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، ص 322.

20- المعهد الوطني للبحث في التربية، الكتاب المدرسي مفاهيم أولية، نقلا عن مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 19.

21- نفسه.

22- المرجع نفسه، ص 21.

23- المعهد الوطني للبحث في التربية، الكتاب المدرسي مفاهيم أولية، نقلا عن مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 21 – 22.

24- مرزوقي كريمة، 2007، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي،دار الغرب للنشر والتوزيع، ص 28 – 29.

25- المرسوم التنفيذي رقم 17–330 مؤرخ في 26 صفر 1439هـ الموافق 15 نوفمبر 2017 الذي يحدد كيفيات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. الجريدة الرسمية،ع 68، 28 نوفمبر 2017، ص 8.

26- وزارة التربية الوطنية، 2008، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص 66.

27- نفسه.

28- رشيدة آيت عبد السلام،اتصال شخصي يوم 05 أكتوبر 2021.

29- عبد القادر فضيل، 2013، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص 242.

30- المرجع نفسه، ص 244.

31- وزارة التربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص 66.

32- مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 34.

33- الطاهر زرهوني، 1993، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، د ط، ص 191.

34- مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 34.

35- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، ص 242.

36- نيمور عبد القادر، إنتاج وتوزيع الكتاب المدرسي في الجزائر، ص 13.

37- البروفسور رشيدة آيت عبد السلام أستاذة في جامعة الجزائر 2، التحقت بالمعهد التربوي الوطني ابتداء سنة 1977، وعادت إليه عام 2013، شاركت في عدة لجان لتأليف الكتاب المدرسي الخاص باللغة العربية، كما كانت عضوا في لجنة الاعتماد والمصادقة.

38- رشيدة آيت عبد السلام،اتصال شخصي يوم 05 أكتوبر 2021.

39- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر، ص 247.

40- المرجع نفسه، ص 244.

41- نفسه.

42- مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 35.

43- المرجع نفسه، ص 36.

44- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد كيفيات منح الاعتماد وشكله النموذجي، المادة3، الجريدة الرسمية، ع 21، 03 أفريل 2019، ص 18.

45- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد كيفيات منح الاعتماد وشكله النموذجي، المادة 3، 21 الجريدة الرسمية، ع 03 أفريل 2019، ص 18.

46- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد تشكيلة لجنة الاعتماد وسيرها، المادة 8، الجريدة الرسمية،ع 21، 03 أفريل 2019، ص 17.

47- رشيدة آيت عبد السلام، اتصال شخصي يوم 05 أكتوبر 2021.

48- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد تشكيلة لجنة الاعتماد وسيرها، المادة 16، الجريدة الرسمية، ع 21، 03 أفريل 2019، ص 18.

49- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد كيفيات منح الاعتماد وشكله النموذجي، المادة 6، الجريدة الرسمية، ع 21، 03 أفريل 2019، ص 18.

50- مرزوقي كريمة، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، ص 36.

51- المرجع نفسه، ص 37.

52- قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد كيفيات منح الاعتماد وشكله النموذجي، المادة 10، الجريدة الرسمية، ع 03،21 أفريل 2019، ص 18.

53- المرسوم التنفيذي رقم 17–330 مؤرخ في 26 صفر 1439هـ الموافق15نوفمبر 2017 الذي يحدد كيفيات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. المادة 17، الجريدة الرسمية، ع 69، ص 10.

54- المرسوم التنفيذي رقم 17–330 مؤرخ في 26 صفر 1439هـ الموافق 15 نوفمبر 2017 الذي يحدد كيفيات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. المادة 17، الجريدة الرسمية، ع 69، ص 10.

قائمة المراجع:

1- توفيق أحمد مرعي ومحمد محمود الحيلة، 2000، المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها عناصرها وأسسها وعملياتها، دار المسيرة، ط1، عمان.

2- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم17–330 مؤرخ في 26 صفر 1439هـ الموافق15نوفمبر 2017 الذي يحدد كيفيات وشروط الحصول على الاعتماد والمصادقة على الوسائل والدعائم البيداغوجية. المادة 19، ع 69.

3- الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد كيفيات منح الاعتماد وشكله النموذجي، المادة 6، ع 21، 03 أفريل 2019.

4- الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1440 هـ، الموافق 09 ديسمبر 2018، يحدد تشكيلة لجنة الاعتماد وسيرها، المادة 16، ع 21، 03 أفريل 2019.

5- الجعفري ماهر إسماعيل، 2010، المناهج الدراسية فلسفتها بناؤها تقويمها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، عمان.

6- رشدي أحمد طعيمة، 2000، الأسس العامة لمناهج تعليم اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط2.

7- رشدي أحمد طعيمة وزملاؤه، 2008، المنهج المدرسي المعاصر أسسه بناؤه تنظيماته تطويره، دار المسيرة، ط1.

8- رشيدة آيت عبد السلام، اتصال شخصي يوم 05 أكتوبر 2021.

9- رمزي أحمد عبد الحي، 2011، المدرسة الذكية ومستقبل التعليم في الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

10- الطاهر زرهوني، 1993، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، د ط، الجزائر.

11- عبد الحق منصف، الكتاب المدرسي والنقل الديداكتيكي بين إنتاج المعارف المدرسية وإعادة إنتاج القيم والإيديولوجيا الاجتماعية، المغرب، دفاتر التربية،ع3، 2010.

12- عبد القادر فضيل، 2013، المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات، جسور للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر.

13- عبد الكريم غريب، 2006، المنهل التربوي، ج2، معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء .

14- عبير راشد عليمات، 2006، تقويم الكتب المدرسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

15- كايد إبراهيم عبد الحق، 2009، تخطيط المناهج وفق منهج التفريد والتعلم الذاتي، دار الفكر، ط1.

16- محمد محمود الخوالدة، 2007، أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

17- مرزوقي كريمة، 2005–2006، الأدوار الاجتماعية في الكتاب المدرسي، مذكرة ماجستير في علوم التربية، جامعة وهران السانية.

18- نيمور عبد القادر، 2018–2019، إنتاج وتوزيع الكتاب المدرسي في الجزائر، دراسة ببليومترية، رسالة دكتوراه، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة، وهران.

19- وزارة التربية الوطنية، 2008، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية.

20- وزارة التربية الوطنية، 2009، الدليل المنهجي لإعداد المناهج.

21- الوكيل حلمي أحمد، 1999، تطوير المناهج، دار الفكر العربي، القاهرة.